

Distr.: General
7 December 2021
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2567 (2021)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (بعثة الأمم المتحدة) إلى 15 آذار/مارس 2022 وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوماً. ويغطي التقرير التطورات السياسية والأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

2 - وتواصل البعثة تنفيذ الرؤية الاستراتيجية التي تمتد على ثلاث سنوات على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره 2567 (2021). وفي هذا الصدد، تنتقل البعثة إلى مرحلة جديدة من المشاركة السياسية. وعلاوة على ذلك، ومع النجاح في نقل أربعة مواقع لحماية المدنيين من أصل خمسة، عززت البعثة تركيزها على مناطق الاضطراب في جميع أنحاء البلد حيث تكون الحاجة إلى الحماية على أشدها، وعلى الاستقرار والتوعية والمشاركة السياسية، بالتزامن مع إعادة معايرة القدرات والموارد بين عناصر البعثة صوب زيادة التنقل والشراكات والتنسيق والابتكار.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

3 - أحرز المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، منذ إعادة تشكيله في 30 آب/أغسطس، تقدماً ضئيلاً بسبب التأخير في تشكيل مختلف اللجان المتخصصة نتيجة للخلافات القائمة بين الأطراف بشأن هيكل وتشكيل اللجان. وهذا ما أعاق الرقابة التشريعية وأسفر عن التأخر في إقرار تشريعات بالغة أهمية.

4 - وبعد فترة تأخر طويلة، أعاد رئيس جنوب السودان، سلفاً كبير، تشكيل أعضاء في المجالس التشريعية للولايات وتعيينهم في ولايات وسط الاستوائية والبحيرات وأعالي النيل وغرب الاستوائية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ولايات شرق الاستوائية وواراب وجونقلي وشمال بحر الغزال في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ولاية الوحدة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يتم بعد إعادة تشكيل المجلس التشريعي في ولاية غرب بحر الغزال.



5 - وعطفاً على مداخلة الرئيس كير في 16 أيلول/سبتمبر، تم حل الخلاف بين ائتلاف الأحزاب السياسية الأخرى بشأن كيفية تقاسم مقاعده البرلمانية. وفي وقت لاحق، عين الرئيس كير في 17 أيلول/سبتمبر 28 عضواً من الائتلاف في المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، كما عين 8 أعضاء في مجلس الولايات.

6 - وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، استعرض مجلس الوزراء واعتمد مشروع قانون عملية صياغة الدستور للفترة 2021/2020. وبمجرد أن يباشر المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله عمله، ستتم مناقشة مشروع القانون ومن المتوقع أن يوجه عملية صياغة الدستور الدائم. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، أقر المجلس لوائح تصريف الأعمال لعام 2011 (بصيغتها المعدلة في عام 2021).

7 - وفي كلمة ألقاها أمام اجتماع الرابطة الوطنية للشباب التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا في 11 أيلول/سبتمبر، شدد الرئيس كير على أن الهدف النهائي يتمثل في إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وذات مصداقية، ودعا الشباب إلى الاستعداد للحملات السلمية والمشاركة على المستوى الشعبي.

تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان

8 - في 12 أيلول/سبتمبر، احتفل جنوب السودان بمرور ثلاث سنوات على توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وأعرب المجتمع الدولي والزعماء الدينيون وأعضاء المجتمع المدني عن قلقهم إزاء حالات التأخير وتجاوز المواعيد النهائية لتنفيذ الاتفاق، ولا سيما إزاء الأحكام المتعلقة بالترتيبات الأمنية الانتقالية.

9 - وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت الرئاسة مع رؤساء الآليات الأمنية وناقشت المسائل المتصلة بالأمن في الاتفاق المنشط، بما في ذلك تخريج القوات الموحدة اللازمة. وحتى الآن، وبالرغم من التطمينات العديدة بقرب إنشاء هيكل قيادة موحد وفريد، إلا أنه لم يتحقق أي تقدم ملموس. وطُلب إلى البعثة تقديم المساعدة في نقل أفرقة مراجعة الحسابات إلى مراكز التدريب الـ 18، وهي خطوة أولية قبل التوحيد. وقد وافقت البعثة على تقديم المساعدة ولكن الزيارات لم تبدأ بعد.

10 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، أثار الاجتماع التاسع عشر الذي عقدته اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها الشواغل إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، ولا سيما توحيد القوات ونشرها، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعت اللجنة المشتركة حكومة الوحدة الوطنية المنشطة إلى التعجيل بالموافقة على مشاريع القوانين البالغة الأهمية وإتاحة الموارد المالية لاستكمال الترتيبات الأمنية الانتقالية.

11 - وفي كلمة له أمام منتدى المحافظين الذي عُقد في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، ربط الرئيس كير حالات التأخر في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية بحظر توريد الأسلحة إلى جنوب السودان واستمرار الخلاف بشأن هيكل القيادة والسيطرة ونسب تقاسم القوات الموحدة اللازمة. ودعا جماعة سانت إيجيديو إلى استئناف محادثات روما للسلام مع الأطراف غير الموقعة.

الانشقاق في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

12 - في 19 أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس كير أنه أذن لمستشاره الرئاسي للأمن القومي، توت غاتلوك بالتفاوض مع فصائل كيت قوائم التابع للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي 22 أيلول/سبتمبر، أكد قائد فصائل كيت قوائم، الجنرال سايمون قاتويج دوول، استعداد الجماعة للدخول في مفاوضات مع الحكومة أو مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولاحقاً، في 2 تشرين الأول/أكتوبر، وتحت رعاية حكومة السودان، التقى زعيما فصائل كيت قوائم الجنرال قاتويج والجنرال جونسون أولوني بوفد من الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة توت غاتلوك في الخرطوم. وأكد الاجتماع استعداد الفصيل للمشاركة في الجولة المقبلة من المحادثات الرسمية مع الحكومة في إطار وساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، نشر الفصيل ورقة موقفه إزاء المحادثات التي دعي فيها إلى تنفيذ الاتفاق المنشط، ولا سيما الترتيبات الأمنية الانتقالية. ورحبت جماعات المجتمع المدني بهذا التطور بوصفه سبيلاً لتسوية المظالم السياسية داخل المعارضة وتحركاً إيجابياً نحو تنفيذ الاتفاق.

13 - وفي وقت لاحق، ذكر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أن الاجتماع بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وفصيل كيت قوائم انتهك شروط الاتفاق التي تحظر تغيير الولاءات. وزعم أن أحد طرفي الاتفاق يشجع على الانشقاق عن المعارضة لإضعاف تنفيذ الاتفاق وتقويضه.

14 - وفي حين تأجلت المحادثات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وفصيل كيت قوائم بسبب الاضطرابات السياسية في السودان، رفض الجنرال قاتويج اقتراح الحركة الشعبية بنقل المحادثات إلى جوبا. وأفيد بأن الجنرال قاتويج قد عاد إلى المقيص في 8 تشرين الثاني/نوفمبر.

التطورات الإقليمية

15 - وفي يومي 10 و 11 تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس كير بزيارة رسمية إلى مصر، وقعت جنوب السودان ومصر خلالها عدة اتفاقات في مجالات الري والتجارة والصناعة.

16 - وفي أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في السودان في 25 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بياناً أكدت فيه تضامن البلد مع السودان ودعمها الثابت له. وأعربت الوزارة في البيان عن ثقتها في أن يتخذ القادة السودانيون أفضل القرارات لشعبهم. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أشارت الوزارة إلى أن توت غاتلوك سافر إلى الخرطوم لإيصال رسالة من الرئيس كير يحث فيها القادة السودانيين على تسوية خلافاتهم عن طريق الحوار.

الحالة الاقتصادية

17 - ظلت حالة الاقتصاد الكلي مستقرة، بما في ذلك سعر الصرف الأجنبي الذي بقي عند نحو 400 جنيه جنوب سوداني لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، شهد التداول في جميع أنحاء البلاد بعض الانتعاش. وكان من المقرر أن ينتهي، في 1 تشرين الأول/أكتوبر، العمل بإغلاق الحدود مع السودان الذي استمر لمدة عقد من الزمان، لكن إعادة فتحها تأخرت بسبب الحال الأمنية في السودان.

18 - وتأخر إقرار الميزانية الوطنية للفترة 2021/2022 كما أُرجئ تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المنقحة. واستمرت التحديات بالنظر إلى أن الديون التجارية والسلف النفطية يشكلان نحو 65 في المائة من الدين العام للبلد. ومن أجل الحفاظ على الانتعاش الاقتصادي، سيتعين على الحكومة مواصلة الإصلاحات في مجال المالية العامة التي بدأتها بالفعل وتنفيذ استراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة.

ثالثاً - الحالة الأمنية

19 - لا يزال جنوب السودان يشهد نزاعاً على الصعيد دون الوطني، ولا سيما في ولايات أعالي النيل، والوحدة، وجونقلي، وواراب، والبحيرات، ووسط الاستوائية، وغرب الاستوائية، حيث أدى القتال بين الفصائل، والتنافس داخل القبائل وفيما بينها، وانعدام الأمن، وندرة الموارد، إلى تأجيج النزاع والعنف. وأصبح المدنيون مهددين نتيجة للاشتباكات التي تشارك فيها جماعات غير موقعة على الاتفاق في الولايات الاستوائية. وظلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية أهدافاً للجريمة، وواجهت تهديدات بالتعرض للعنف من جانب الشباب في ولايات أعالي النيل، وجونقلي، وغرب الاستوائية بسبب الافتقار إلى فرص العمل.

منطقة أعالي النيل الكبرى

20 - تواصل الحالة في أعالي النيل تأثرها بالانقسام داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبينما بدأ أن حدة القتال قد خفت بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصيل كيت قوائق التابع له، فقد استمرت الاشتباكات المتفرقة. وفي 13 أيلول/سبتمبر، اشتبك الجانبان في خورموت، على بعد حوالي 25 كيلومتراً من المقينص، ما أسفر عن وقوع ما لا يقل عن 65 إصابة في صفوف فصيل كيت قوائق. ولا يُعرف عدد الإصابات التي وقعت في صفوف الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما أن حالات العنف أعقبت تغيير الولاءات. ففي 7 أيلول/سبتمبر، انشقت بعض القوات عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المتمركزة في قرية نيتوت (على بعد بضعة كيلومترات من الناصر) إلى فصيل كيت قوائق وُقِلت إلى مندينق، وبعد ذلك قامت بعض العناصر من الجيش الأبيض، التي تدعم هؤلاء المنشقين، بإطلاق النار على ما تبقى من قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في قاعدة نيتوت. وفي حادثة منفصلة وقعت في 6 تشرين الأول/أكتوبر، اشتبكت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مع المنشقين عنها في وندق، على طول الحدود بين أولانق وأكوبو، بعد فشل محاولات إعادتهم إلى صفوفها. ووقعت أيضاً اشتباكات في لونغوتشوك، في الفترة من 6 إلى 7 أيلول/سبتمبر، بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمنشقين عنه بقيادة الجنرال توماس توت دينق، الذي انضم إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

21 - وفي ولاية الوحدة، تصاعدت التوترات بين الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن التعيينات السياسية والحصول على الموارد والإيرادات. وبلغت المشادات المتصلة بالتعيين في ماينديت ذروتها حينما تحولت إلى اشتباكات بين قوات الأمن التابعة لمفوض مقاطعة ماينديت والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في 29 و 30 أيلول/سبتمبر. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، اشتبكت قوة الحماية التابعة لمفوض مقاطعة كوخ وقوات الجناح المعارض في

الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التي كانت ترافق قوارب لنقل الركاب المدنيين في بورت - نياروب بسبب تحصيل إيرادات من التجار وركاب القوارب.

22 - وفي جونقلي، نشأت توترات داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بسبب انشقاق فصيل كيت قوانق. وفي 26 أيلول/سبتمبر، أعلنت مجموعة صغيرة من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في بييري انشقاقها عن فصيل كيت قوانق وانتقلت إلى قرية باراتيات في مقاطعة أورور، حيث اشتبكت مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في 30 أيلول/سبتمبر. وشهدت جونقلي أيضا هجمات متكررة على نطاق ضيق في مقاطعات داك، وأكوبو، وأورور، ونييرول، وتويك، وبور، نُسبت إلى جماعة المورلي.

منطقة الاستوائية الكبرى

23 - ظلت جبهة الخلاص الوطني نشطة في جنوب وسط الاستوائية إذ شاركت في الأعمال الهجومية، والتجنيد القسري، والمضايقة، والاختطاف. ووقعت 10 اشتباكات على الأقل بين ما يزعم أنها عناصر من قوات جبهة الخلاص الوطني، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وهاجم جنود يشته في انتمائهم إلى جبهة الخلاص الوطني نقطة تفتيش أمنية في لوتايا، على طول طريق بي - لاسو، في 16 أيلول/سبتمبر و 19 و 20 تشرين الأول/أكتوبر. كما اشتبكت قوات جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مرات عديدة في جميع أنحاء ولاية وسط الاستوائية وولاية غرب الاستوائية.

24 - واستمرت التوترات وأعمال العنف ولاية غرب الاستوائية، ولا سيما طمبرة، بسبب النزاع بين الفصائل المسلحة الموالية للأزندي والفصائل المسلحة الموالية للبالاندا. واشتبكت القوات الموالية للواء جيمس ناندو وعناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، مدعومة من الميليشيات المسلحة المرتبطة بها، في مناوشات متعددة. واستهدفت شخصيات بارزة من المجموعتين العرقيتين بهجمات خطيرة. ففي يامبيو، تعرض للهجوم منزلا رئيس بلدية يامبو ووزير الإعلام في الولاية. كما تعرض للهجوم منزل الجنرال ناندو في يامبيو ومدرسة رينزي الابتدائية في طمبرة، التي احتلتها قوات ناندو. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض موكب الجنرال ناندو في 13 و 14 تشرين الأول/أكتوبر لكمين نصبه شباب مسلحون موالون الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مابايكو، على بعد 5 كيلومترات من طمبرة. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وبعد تدخل لجنة اختيار مجلس الدفاع المشترك، بدأت القوات المتناوئة في الانتقال إلى مركز التدريب في مريدي، بينما وقّع الجنرال ناندو وزعيم الميليشيا الموالية للبالاندا أنجيلو دافيدو في 27 تشرين الأول/أكتوبر مذكرة تفاهم تلزمهما باستعادة السلام والاستقرار في طمبرة. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، وصل الجنرال ناندو ونائبه إلى جوبا. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، رصد فريق تابع لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية 484 جنديا من القوات الموالية للجنرال ناندو في مقر الفرقة السادسة التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، إلى جانب نحو 88 جنديا من قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مركز التدريب في مريدي.

منطقة بحر الغزال الكبرى

25 - سيطر على السياق الأمني في منطقة تونج الكبرى (واراب) دورات من الهجمات الانتقامية بين الدينكا لو - باهر المسلحة من ماريال لو (مقاطعة تونج الشمالية) والعشائر الفرعية التابعة للدينكا المتحالفة معها وهي ثيك، وأكوك، وأدور، وأبوك - باتوك والعون (مقاطعة تونج الشرقية) من جهة، ودينكا لوانجانق (تونج الشرقية) من جهة أخرى. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، وقع قتال في كاكوات بين شباب لوانجانق وThik من كاكوات، استقطب شباب لو - باهر وأسفر عن مقتل أكثر من 30 شخصا. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، اعتدى شباب لوانجانق المسلحون في ماريال لو، على أسرة وزير العمل والخدمة العامة في ولاية واراب (لو - باهر). وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق عناصر من لو - باهر النار على رجلين من لوانجانق وقتلوهما خلال هجوم شنوه على مرابط نيانغور للماشية في محلية باونج، تونج الشرقية. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، هاجم شاب مسلح مشتبه به من لوانجانق موقعا لمرابط الماشية يتبع لو - باهر في قرية مانغني، ما أسفر عن مقتل شاب وإصابة آخر. وفي الفترة من 29 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر، وقعت عدة اشتباكات مسلحة في تونج الكبرى بين جماعات لوانجانق وThik ولو - باهر، قتل فيها ما لا يقل عن 24 شخصا.

26 - وأثر العنف المحلي المتصل بالماشية في البحيرات على مقاطعة كويبيت ومقاطعتي شمال وشرق رومبيك. وفي الفترة من 5 إلى 7 أيلول/سبتمبر، وقعت اشتباكات بين مدنيين مسلحين وقوات الأمن في مقاطعة شرق رومبيك ومقاطعة كويبيت، أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص من بينهم جنديان.

رابعاً - الحالة الإنسانية

27 - استمرت الفيضانات الواسعة النطاق والعنف المستمر وما تلاه من نزوح، في تعميق الاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان. ومنذ أيار/مايو، تضرر ما يقدر بـ 850 000 شخص من الفيضانات. وقد فر بعضهم من منازلهم بعد أن غمرت المياه مجتمعاتهم المحلية، ولجأوا إلى مناطق أعلى أو إلى منشآت مجتمعية. ويعاني المتضررون من الفيضانات والمشردون في "بانتيو"، بولاية الوحدة، من حالة يرثى لها. فقد تلقى، حتى 12 تشرين الثاني/نوفمبر، حوالي 310 000 شخص شكلاً من أشكال المساعدة. وظل الوصول المادي يمثل تحدياً رئيسياً أمام تقديم الاستجابة الإنسانية. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص المتضررين من الفيضانات، فإن مستوى الاحتياجات مرتفع ومتنوع. وهناك حاجة عاجلة إلى الموارد والتمويل.

28 - وعلى غرار السنوات السابقة، استمر نزوح بعض الجماعات بسبب الفيضانات إلى مناطق تُعتبر تقليدياً مرتبطة بجماعات أخرى. وفي بلدة بانتيو، أُجبر الناس على الانتقال بسبب ارتفاع منسوب المياه، ما قد يؤدي إلى التوترات بشأن الحقوق في الأراضي.

29 - ولا تزال حالة الأمن الغذائي غير مستقرة. ومع غمر الفيضانات الأراضي الزراعية والمحاصيل وتدميرها، فثمة احتمال في أن تتعرض الحالة إلى مزيد من التدهور. وقد أدى انعدام الأمن الغذائي المتزايد والمرض وضعف فرص الحصول على المياه النظيفة والنظافة الصحية والصرف الصحي إلى زيادة مستويات سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة. ويقدر أن نحو 1,4 مليون طفل و 480 000 حامل أو مرضع يعانون من سوء التغذية الحاد وبحاجة للعلاج في عام 2021 - وهو أكبر رقم منذ عام 2013.

30 - وأدى العنف على الصعيد دون الوطني في طمبرة إلى نزوح ما يقدر بنحو 80 000 شخص. وتسببت المعارك في مقاطعتي لينيا وبي الواقعتين في ولاية وسط الاستوائية في نزوح الناس إلى المناطق المحيطة والبلدان المجاورة.

31 - ولا يزال من الصعوبة بمكان إيصال المساعدات الإنسانية. ففي الفترة بين 1 أيلول/سبتمبر و 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ عن وقوع 89 حادثة تعرضت لها المساعدات الإنسانية، بما في ذلك 13 كمينا و 5 حوادث نهب، أي زيادة قدرها 47 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأجبر انعدام الأمن على نقل 82 من عمال الإغاثة من بيبور وغوموروك في جونقلي، وطمبرة في ولاية غرب الاستوائية في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر.

32 - واستمرت الانتهاكات المتصلة بإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك نهب وتدمير الإمدادات الإنسانية، ما أثر تأثيرا كبيرا على قدرة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على الاستجابة لذوي الحاجة. ولا تزال هناك تهديدات وتدخلات قائمة في العمليات، وهذا ما يؤدي إلى تعطيل العمل الإنساني وتعليقه. وأدت التهديدات التي أطلقتها مجموعات الشباب إلى تعليق الأنشطة الإنسانية غير المنقذة للحياة في بيبور ورنك وتونج في الأشهر الأخيرة. ومن خلال المشاركة على مستويات مختلفة، سحبت مجموعات الشباب في بيبور والرنك التهديدات التي كانت أطلقتها ضد عمال الإغاثة ووافقت على الاستئناف غير المشروط للعمليات الإنسانية. وفي 17 أيلول/سبتمبر، هوجمت قافلة مساعدات إنسانية تحمل 121 طنا من الإمدادات الغذائية في مقاطعة بي. وفي هذه الأثناء، أدى سوء أحوال الطرق التي تقامت بفعل الأمطار الغزيرة والفيضانات إلى صعوبات في الوصول كما أبطأت من توفير الاستجابة في المناطق المتضررة من الفيضانات.

33 - وعلى خلفية الأمطار ومياه الفيضانات، لا يزال خطر الإصابة بالملاريا وغيرها من الأمراض المنقولة بالماء مرتعا. والعدد التراكمي لحالات التهاب الكبد من النوع E المؤكدة، منذ بداية عام 2021، لدى الأشخاص الذين يعيشون في مخيم بانتيو للمشردين داخليا، هو 1 136 إصابة إلى جانب 5 حالات وفاة. وتعمل المنظمات الإنسانية على الاستجابة لاحتواء التفشي. وظل جنوب السودان في حالة تأهب تحسبا لزيادة في حالات الإصابة بكوفيد-19.. غير أن منظمة الصحة العالمية أبرزت محدودية القدرة على التعامل مع عبء الاحتياجات المتزايد لدى المرضى المقيمين في المشافي. وما أثار القلق مجدداً هو إعلان عن تفشي مرض فيروس إيبولا صدر في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة في 8 تشرين الأول/أكتوبر.

34 - وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، قُدمت المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية لما يقرب من 4,7 ملايين شخص. وبحلول 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تم تأمين مبلغ 1,13 مليار دولار من أصل مبلغ 1,68 مليار دولار المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

35 - واصل الممثل الخاص للأمم المتحدة ونائبه بذل مساعيها الحميدة والعمل مع الأطراف وأصحاب المصلحة لمعالجة المسائل الأساسية المعقدة في تنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، ترأست بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في 16 أيلول/سبتمبر وفدا دوليا مؤلفا من ممثلين عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وإثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، والسودان، وكينيا، والنرويج، ومنسق الشؤون الإنسانية بالنيابة إلى يامبيو وطمبورة، ولاية غرب الاستوائية، لنزع فتيل التوترات وكفالة تقديم استجابة متماسكة. والتقى الوفد بالسلطات الحكومية والمحلية والمدنيين المشردين وفريق مجلس الدفاع المشترك في المنطقة. وفي 19 أيلول/سبتمبر، حذر الوفد في بيان صحفي مشترك من أن عدم اتخاذ الحكومة أي إجراء عاجل لإنهاء القتال، سيؤدي إلى خطر وشيك يتمثل في حدوث مزيد من التصعيد. وشدد الوفد على أنه لا يمكن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع إلا من خلال تنفيذ الاتفاق تنفيذاً كاملاً، ولا سيما توحيد القوات ونشرها، ودعا الحكومة إلى تنفيذ التوصيات التي أصدرها المجلس.

36 - وفي يومي 30 أيلول/سبتمبر و 1 تشرين الأول/أكتوبر، استضافت بعثة الأمم المتحدة منتدى للمجتمع المدني على مدى يومين بشأن دور المجتمع المدني أثناء العملية الانتخابية. وناقش المنتدى الإطار الانتخابي لجنوب السودان، بما في ذلك التشريعات الرئيسية والتفاعل بين عملية صياغة الدستور والعملية الانتخابية، والمتطلبات والاستراتيجيات اللازمة لإجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية، وتوقيت العمليات الانتخابية وتسلسلها، والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ونظرة عامة على إطار المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة.

37 - وفي 7 أيلول/سبتمبر، نظمت بعثة الأمم المتحدة والمنظمة المحلية غير الحكومية "التمكين المجتمعي" من أجل إعادة التأهيل والتنمية"، حلقة عمل تشاورية لأصحاب المصلحة استغرقت يومين بشأن مشروع قانون عملية صياغة الدستور. وعُقدت جلسات متابعة، بتيسير من برنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان، منظمة غير حكومية محلية، في 30 أيلول/سبتمبر لاستعراض الملاحظات ووضع التعديلات المقترحة في صيغتها النهائية. وعزز الحدثان من فهم مشروع القانون، واستعرضا نصه، وحددا الثغرات ونقاط الدخول إلى الإصلاحات، وتمخضا عن توصيات إلى المجلس التشريعي الوطني الانتقالي بشأن التعديلات المحتملة. وفي 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر، دعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وبعثة الأمم المتحدة في السودان اتحاد صحفيي جنوب السودان في عقد حلقة عمل لبناء القدرات لدى 35 من العاملين في مجال وسائل الإعلام بشأن عملية صياغة الدستور وكتابة التقارير البرلمانية. وفي 25 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر، دعمت البعثة المنظمة غير الحكومية "تمكين المجتمع من أجل إعادة التأهيل والتنمية" وبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان في عقد حلقة عمل بشأن إطار دستوري شرعي وفعال لفائدة 94 شخصا من البرلمانيين والشباب. وقد ناقشت حلقة العمل عملية صياغة الدستور والأولويات التشريعية للشباب.

38 - وفي 26 و 27 تشرين الأول/أكتوبر، اشتركت بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم منتدى للأحزاب السياسية ناقش فيه القادة السياسيون التحديات والفرص والأولويات في سياق الفترة الانتقالية، بما في ذلك دور الأحزاب السياسية في الرقابة والتنفيذ. وتداول أكثر من 90 عضوا (بمن فيهم

17 امرأة) يمثلون الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية الوطنية ودون الوطنية وأصدروا بلاغا بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة، والأمن، والإدارة المالية، والعدالة الانتقالية.

39 - ويسرت بعثة الأمم المتحدة منتديات الحاكم التي جمعت بين المسؤولين التنفيذيين في الولايات وممثلي المجتمع المدني والنساء والشباب في واراب (23-25 أيلول/سبتمبر)، كما يسرتها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إدارية البيبور الكبرى (14-16 أيلول/سبتمبر). وفي واراب، صاغ المشاركون وثيقة استراتيجية للعمل بشكل تعاوني على الأولويات الرئيسية المتمثلة في الأمن، والحوكمة، وسيادة القانون. وفي إدارية البيبور الكبرى، وضع المشاركون استراتيجيات للتصدي للعنف الطائفي المتكرر واختطاف الأطفال وسرقة الماشية. وفي ولاية جونقلي، يسرت بعثة الأمم المتحدة حلقة عمل لبناء القدرات في 15 تشرين الأول/أكتوبر لتوجيه سلطات الولاية المعينة حديثاً نحو المبادئ التوجيهية للحكم المحلي، والنظام اللامركزي للحكم المحلي، وسلطات ووظائف المجالس التشريعية، والسلطة التنفيذية للولاية.

40 - وتعزيزاً لعلاقات عمل أوثق بين الكيانات السياسية لحكومات الولايات، استضافت بعثة الأمم المتحدة معتكفاً لمدة يومين للسلطة التنفيذية لولاية وسط الاستوائية في جوبا في 2 و 3 تشرين الثاني/نوفمبر. وناقش ما مجموعه 31 مشاركاً (بمن فيهم 11 امرأة) بناء توافق في الآراء أثناء العمل، وكفالة الأمن وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والحد من العنف الجنساني، وتعزيز القدرات وتقديم الخدمات على الصعيد المحلي، واستعراض النظام الضريبي المحلي وإدارة الأموال العامة. وأصدر المشاركون بياناً يحدد الآفاق المستقبلية.

41 - وفي الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت وزارة الشؤون البرلمانية وبعثة الأمم المتحدة حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام بشأن تنسيق العمل ومواءمته بين وزراء الدولة ووزراء الولايات وغيرهم من كبار الموظفين. وبحث أكثر من 60 مشاركاً، من بينهم 8 نساء، في الصلات القائمة بين وزارتي الشؤون البرلمانية، والعدل والشؤون الدستورية.

42 - ومن خلال استضافة 11 من مناقشات المائدة المستديرة في إذاعة مرايا، عززت بعثة الأمم المتحدة المشاركة السياسية للشابات البرلمانيات، وشجعت ثقافة السلام من خلال المساواة والاستقرار الاجتماعي. وينخرط المواطنون في سياقات تتصل بعمليات بناء السلام، والانتخابات، والميزانية الوطنية، والقوانين المقترحة لمنع العنف الجنساني، وكذلك دور بعثة الأمم المتحدة وتأثيرها.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

43 - تصدّت بعثة الأمم المتحدة للتهديدات الموجهة ضد المدنيين من خلال النشر الاستباقي لقوة حفظة السلام المتقلة، وإنزالها بشكل محكم، وإظهار وجود قوي لها، واستمرار الاتصالات مع القادة العسكريين والسياسيين، ومبادرات تسوية النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية، وتقديم الدعم لمؤسسات سيادة القانون والعدالة، وغير ذلك من الأنشطة البرنامجية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك 24 قاعدة عمليات مؤقتة قيد التشغيل.

44 - وطبقت بعثة الأمم المتحدة نهجاً متكاملًا على نطاق البعثة لمعالجة بؤر النزاع في ولايتي غرب الاستوائية وواراب. وفي طمبرة، بولاية غرب الاستوائية، عززت البعثة قاعدة عملياتها المؤقتة لتوفير رادع أمني وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وكثفت البعثة مشاركتها السياسية ودبلوماسيتها الوقائية مع أصحاب

المصلحة في جوبا، بدعم من المبادرات المحلية لتسوية النزاعات. وفي الوقت نفسه، نظمت البعثة منتدى لأصحاب المصلحة في يامبيو يهدف إلى الحد من التوترات في طمبيرة. وكان من بين المشاركين أعضاء في حكومة الولاية، ورؤساء قبائل، وأعضاء في المجتمع المدني، وشباب، وشيوخ، وزعماء دينيون. وحضر المنتدى 30 شخصا في المجموع، من بينهم 12 امرأة.

45 - وفي تونج بولاية واراب، تغلبت بعثة الأمم المتحدة على التحديات المناخية السيئة والتحديات المتصلة بالوصول وأنشأت مكتبا لقاعدة العمليات المؤقتة في ماريال لو من أجل المصالحة والتوسط بين المجتمعات المحلية المتنازعة في تونج الشمالية وشرق التونج. ومكنت قاعدة العمليات المؤقتة من المشاركة مع المجتمعات المحلية المجاورة ووفرت السلامة لها، بما في ذلك الشركاء في مجال الأنشطة الإنسانية. ووفقا للشركاء المحليين، ساعد وجود القاعدة على بناء الثقة بين المجتمع المحلي والمشردين داخليا، ومكن من إعادة افتتاح مدرسة ابتدائية بعد إغلاقها بسبب انعدام الأمن.

46 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة أيضا تعزيز الحوار الشامل والمصالحة والتماسك الاجتماعي والوثام بين الأديان على الصعيد دون الوطني. وفي هذا الصدد، عقدت البعثة 31 من حلقات عمل والمنتديات والحوارات المجتمعية والبرامج لبناء القدرات للمجتمعات المحلية، والسلطات على مستوى الدولة والولايات، وزعامات القبائل، والقائدات النساء، والشباب. واستفاد من هذه الأنشطة ما مجموعه 1 804 مشاركين (من بينهم 521 امرأة).

47 - ودعمت بعثة الأمم المتحدة السلطات المحلية في الاضطلاع بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. وفي الفترة من 22 إلى 24 أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة مؤتمرا في مقاطعة موروبو، بولاية وسط الاستوائية، بشأن تعزيز دور السلطات المحلية في إدارة النزاعات المحلية. وفي ولاية الوحدة، قامت البعثة، في الفترة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر، بتيسير ثلاثة منتديات لمدراء المحليات، وزعماء القبائل، والنساء من قيادات المجتمع المدني، والشباب والقادة الدينيين من مقاطعات كوخ وغيت وروبكونا، اتخذ فيها المشاركون قرارات بشأن التماسك الاجتماعي والسياسي، والحوكمة، ومنع العنف الطائفي. وفي 23 و 24 أيلول/سبتمبر، يسرت البعثة إجراء حوار بشأن السلام في مقاطعة اللولو، بولاية البحيرات، حيث اعتمدت المجتمعات المحلية المتنازعة توصيات لتسوية نزاع طويل الأمد بشأن قضايا امتلاك الأراضي وحدود الممتلكات.

48 - وقد عززت البعثة جهودها فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة للشباب وعلى نحو فعال ومجد في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن. وفي 5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتدى لبناء القدرات لاتحاد شباب ولاية واراب بشأن إدارة النزاعات والحوار لتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء السلام. ووضع المشاركون استراتيجيات لتوعية الأقران في مرابط الماشية لمنع تكرار أعمال العنف. ففي الفترة من 25 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة والبرنامج الإنمائي منتدى للمصالحة في واراب استمر ثلاثة أيام للتخفيف حدة العنف الطائفي بين مجتمعات ثيك ولوانجانق ولو - باهر. ووقع المشاركون على بيان يحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها في الحال وفي الأمدين المتوسط والطويل لتعزيز السلام في المنطقة. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة في ولاية أعالي النيل حلقة نقاش بين 80 طالبا ومدرسا (من بينهم 40 امرأة) من موقع حماية المدنيين وبلدة ملكال، وناقشت دور الجميع في تعزيز السلام المحلي.

49 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة توفير الحماية المادية لما عدده 34 056 شخصا (من بينهم 17 375 امرأة) في موقع حماية المدنيين في ملكال. ويجري التخطيط حالياً لإعادة تسمية الموقع لاحقاً ليصبح مخيماً للمشردين داخليا.

50 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة دعمها لمواقع حماية المدنيين السابقة المعادة تسميتها في بور وجوبا وواو وبانتيو. وواجهت بانتيو تحديات مرتبطة بزيادة عدد السكان حيث سعت المجتمعات المحلية من المناطق المتضررة من الفيضانات للحصول على الدعم الإنساني. وقُدمت أنشطة بناء القدرات، من قبيل المشورة التقنية وحلقات العمل التدريبية، إلى لجنة الإغاثة والتعمير، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وقادة المجتمعات المحلية الذين يمثلون المشردين داخليا، وذلك لكفالة تقديم الخدمات الإنسانية وخدمات الحماية دون عوائق. وتعاونت البعثة أيضا مع الوكالات الإنسانية على نزع فتيل التوتر بين المشردين داخليا والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عقب تخفيض حصص الإعاشة في موقع حماية المدنيين في ملكال وفي المواقع المعادة تسميتها.

51 - وبغية منع الجرائم وبناء الثقة وتعزيز سلامة وأمن مواقع المشردين داخليا، وتهئية بيئة آمنة لعودة المشردين داخليا بحرية وعلى نحو طوعي ومدروس وبكل كرامة، سيّرت شرطة الأمم المتحدة 1 104 دوريات منسقة مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وسيّرت شرطة الأمم المتحدة أيضا 2 002 دورية، شملت 765 دورية لبناء الثقة والاطمئنان، و 129 دورية قصيرة المدة، و 88 دورية طويلة المدة، و 63 دورية جوية دينامية، و 957 دورية بارزة للعيان بوضوح. وكانت 1 081 من تلك الدوريات تضم شرطيات في صفوفها.

52 - وقد مكّنت عملية إعادة تسمية مواقع حماية المدنيين شرطة الأمم المتحدة من استثمار الموارد مجدداً في الأنشطة التدريبية وحلقات العمل والخفارة المجتمعية، بما في ذلك توفير الدعم في وضع السياسات الاستراتيجية لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وتحقيقاً لذلك، لا تزال شرطة الأمم المتحدة تشارك مواقعها مع جهاز الشرطة في جميع مراكز ومخافر الشرطة الواقعة بالقرب من مواقع حماية المدنيين المعاد تسميتها في بور وواو وجوبا وبانتيو.

53 - وبغية معالجة قلة الموارد في جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية والشرطة، والتصدي للجريمة والفوضى العامة، ضاعفت شرطة الأمم المتحدة من جهودها لإنشاء لجان علاقات مجتمعية للشرطة، ما أدى إلى زيادة عددها من 177 لجنة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 193 لجنة حالياً.

54 - وسيرت بعثة الأمم المتحدة 42 229 دورية، شملت 1 634 دورية قصيرة المدة، و 548 دورية طويلة المدة، و 205 دوريات جوية دينامية، و 27 دورية نهريّة. وسُيّر ما مجموعه 637 دورية في مواقع حماية المدنيين وحولها. وكان ما يقرب من 11,4 في المائة من الدوريات يضم عسكريات من حفظة السلام.

55 - وفي جميع أنحاء البلد، نفذت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 98 مهمة لإبطال الذخائر المتفجرة لصالح لبعثة، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، والمجتمعات المحلية، أسفرت عن إعطاب 1 643 قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وفي نغوليري، بولاية وسط الاستوائية، أُبطلت 22 قطعة من الذخائر المتفجرة و 5 866 طلقة ذخيرة للأسلحة الصغيرة في إطار حدث "أرض آمنة"، وهي حملة عالمية تهدف إلى تحويل حقول الألغام إلى ملاعب. واحتقلاً بالملاعب الذي تم تطهيره حديثاً من الألغام، نظّم المشاركون

من مدرسة نغوليري الابتدائية مباراة لكرة القدم في 30 أيلول/سبتمبر. ووفرت الدائرة أيضا أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لفائدة 1 517 من المشردين داخليا في ملكال.

56 - وأجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا مسحا للذخائر المتفجرة وقامت بإزالتها وإبطالها استجابة لطلب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي، لصالح جهات منها مستشفى في لير ومكتب ميداني جديد وأماكن إقامة تابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بانتيو. وفي لير، تم إزالة وإبطال 21 مادة متفجرة و 38 طلقة ذخيرة للأسلحة الصغيرة، حددتها المجتمعات المحلية. وأزالت الدائرة ثلاثة مواد متفجرة وأبطلتها بناء على طلب برنامج الأغذية العالمي خلال تسيير دورية من تورتيت إلى كويتا.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

57 - بغية التشجيع على المساءلة وتعزيز حقوق المحاكمة العادلة والمساهمة في الحد من التوترات الطائفية، قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم للمحاكم الخاصة في تونج الكبرى، ورومبيك، وبرول، وكوبييت في المحاكمة عن الجرائم الخطيرة المتصلة بالنزاعات "القطاعية"، بما في ذلك الاغتصاب، والقتل القصد، والسرقعة، والأذى الخطير. وإجمالا، فصلت هذه المحاكم في أكثر من 188 قضية.

58 - وبغية توطيد قدرة الجهاز القضائي خارج المناطق الحضرية وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، رصدت بعثة الأمم المتحدة طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجهات الفاعلة في مجال العدالة المحلية وقدمت لها الخبرة الفنية التقنية من خلال نشر محاكم متنقلة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مايان وكويتا.

59 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة النهوض بمشروع الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للمصالحة والاستقرار والمرونة في جنوب السودان بهدف التخفيف من العنف المتصل بالماشية في المناطق الحدودية في ولاية غرب بحر الغزال وولاية ورايب. ففي الفترة من 4 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة حلقة عمل على مدى خمسة أيام لتنمية المهارات في مجال التحقيق والمقاضاة. وقد أسفرت حلقة العمل عن تطوير قدرة المدعين العامين والمحققين ومحامي الدفاع على إجراء تحقيقات ومحاكمات فعالة في القضايا التي تبت فيها المحكمة المتنقلة الخاصة المشتركة.

60 - وفي 15 و 16 أيلول/سبتمبر، دعمت بعثة الأمم المتحدة مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في عقد مؤتمر لاستخلاص المعلومات لفائدة 31 من المشاورين العدليين (من بينهم امرأتان) شاركوا في المحاكم العسكرية العامة في بي، وبانتيو، ومريدي، وبور، والرئك، وجوبا، وملكال. وطلب المشاركون من البعثة تيسير دورات تدريبية على إدارة القضايا والتحقيقات، ونشر مزيد من المحاكم العسكرية إلى مناطق الاضطراب الرئيسية، حيث أبلغ عن وقوع أعمال عنف جنسي المرتبط بالنزاع. وستواصل البعثة العمل مع مديرية القضاء العسكري على تنفيذ هذه التوصيات.

61 - وفي شراكة مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، دعمت بعثة الأمم المتحدة مجلس الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن في الطريق قداما من أجل وضع الصيغة النهائية لإطار السياسة الأمنية من خلال حلقة عمل عقدت في 6 و 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويظل استكمال عملية الاستعراض نقطة مرجعية رئيسية لتنفيذ الاتفاق المنشط. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت البعثة أيضا إحاطة

للمجلس، بقيادة وزير الدفاع، ولأعضاء السلك الدبلوماسي، بشأن استراتيجية البعثة المتعلقة بدعم العملية التي يضطلع بها جنوب السودان لإصلاح قطاع الأمن خلال الفترة الانتقالية.

دال - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

62 - وُقِر النشر المرن لقواعد العمليات المؤقتة مظلة أمنية لتوفير المساعدة المنقذة للحياة (في ماريال لو، واراب)، وأسفر عن بناء الثقة لدى المستفيدين من البرمجة المحلية للصلة التي تربط بين السلام والشؤون الإنساني والتنمية (مقاطعة كوخ، ولاية الوحدة)، وأوجد الظروف الملائمة لعودة المساعدة التي كانت قد سحبت سابقاً بسبب النزاع (في مقاطعة طمبرة، ولاية غرب الاستوائية).

63 - وبغية دعم إيصال المساعدة وكفالة حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، سيّرت البعثة 281 دورية طويلة المدة، و 292 دورية قصيرة المدة. ووفرت الحماية العسكرية لما عدده 1 421 بعثة متكاملة. وإضافة إلى ذلك، سيّرت 35 من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وفي 9 أيلول/سبتمبر، دعمت البعثة وكالة تابعة للأمم المتحدة بالنقل الجوي للمواد غير الغذائية إلى المناطق المتضررة من الفيضانات في مقاطعة ماينديت، فضلاً عن إجراء تقييم للاحتياجات الإنسانية في 16 من المحليات المتضررة من الفيضانات في بنيجار، بولاية الوحدة.

64 - وبغية إيصال الخدمات الإنسانية بأقصى حد ممكن، نسقت شرطة الأمم المتحدة مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في 16 مناسبة في مخيمي جوبا وووو للمشردين داخليا، من خلال عمليات نشر ثابتة، وتسيير دوريات متقلة دينامية حول مواقع الأحداث. وفي مناسبتين، وفرت شرطة الأمم المتحدة الأمن لدى القيام بالعمليات الإنسانية لتوزيع الأغذية داخل موقع حماية المدنيين في ملكال.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

65 - وثّقت بعثة الأمم المتحدة 145 حادثاً أثرت سلباً على حالة حقوق الإنسان والحماية، منها حوادث القتل التعسفي، والإعدامات خارج نطاق القضاء، والإصابات، وعمليات الاختطاف، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، والتعذيب وسوء المعاملة، والتجنيد العسكري القسري، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وأسفرت هذه الحوادث عن وقوع 353 إصابة في صفوف المدنيين (208 قتلى و 145 جريحاً)، من بينهم 17 امرأة و 13 أطفال. ونُسب 82 من هذه الحوادث إلى الميليشيات الأهلية؛ و 27 حادثاً إلى ميليشيات الأزاندي والبالاندا التي يزعم أنها مرتبطة بأطراف النزاع؛ و 17 حادثاً إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، و 5 حوادث إلى جهاز الأمن الوطني، و 54 حوادث إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الحيش الشعبي لتحرير السودان، و 4 حوادث إلى جبهة الخلاص الوطني، و 2 إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وظل هناك ثلاثة حوادث لم تحدد بعد الجهة المسؤولة عنها.

66 - وظلت الهجمات التي تنفذها الميليشيات الأهلية المصدر الرئيسي للعنف الذي يعاني منه السكان المحليون، إذ تسببت تلك الهجمات في 87 في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين. غير أن العنف الذي تشارك فيه أطراف النزاع وميليشيات الأزاندي والبالاندا في طمبرة لا يزال يشكل تهديداً كبيراً للمدنيين؛

إذ أسفر عن سقوط 65 ضحية على الأقل، فضلا عن استمرار تشريد الناس، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها.

67 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للعمل مع المسؤولين الحكوميين على تنفيذ تدابير قانونية بهدف التصدي للعنف المحلي، بما في ذلك نشر محاكم متنقلة. وعلى الرغم من ذلك، وثقت البعثة ثلاث من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في ولاية البحيرات وخمس في ولاية واراب. وأكدت البعثة أيضا إعدام سجينين محكومين بالإعدام في واو. ويظل تنفيذ عقوبات الإعدام أمرا مثيرا للقلق، لا سيما بسبب محدودية قدرة النظام القضائي على الامتثال التام لمعايير المحاكمة العادلة. وواصلت البعثة دعم مقدمي المؤازرة القضائية الذين يمثلون الأحداث وغيرهم من المدعى عليهم من المحكومين بالإعدام.

68 - ويسرت البعثة أيضا عملية الإفراج والتعقب ولم الشمل فيما يتصل بأشخاص مختطفين يبلغ عددهم 27 مختطفا (11 امرأة و 16 طفلا) احتجزهم أفراد من مجتمعات مورلي ودينكا والنوير في جونقلي وإدارة البيبور الكبرى، وذلك في إطار مشروع مستمر بقيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بدعم من الصندوق الاستئماني للمصالحة والاستقرار والمرونة لجنوب السودان، ما أدى إلى إطلاق سراح 127 مختطفا منذ آذار/مارس 2021.

69 - واستمرت بعثة الأمم المتحدة في تلقي تقارير تقيد بقيام جهاز الأمن الوطني بفرض الرقابة على الصحفيين والنشطاء وغيرهم من المدنيين الذين يعبرون عن آراء تنتقد الحكومة، ومضايقتهم واعتقالهم واحتجازهم تعسفا. وقد تعرض ما لا يقل عن 16 من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان للتهديد أو الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز بسبب أنشطتهم المهنية. كما لاحقت الحكومة مؤيدي الائتلاف الشعبي من أجل العمل المدني، وأصدرت في 6 تشرين الأول/أكتوبر توجيهها بتجميد الأصول المالية المحلية لخمسة من قادة الائتلاف. وكان من المقرر الخروج في تظاهرة طوال يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر، إلا أن ذلك لم يحدث، في خضم استمرار المداهمات ضد أعضاء الائتلاف.

70 - ونظمت البعثة 144 دورة لبناء القدرات لما مجموعه 225 74 شخصا من الأشخاص المعنيين في البلد (من بينهم 1 381 امرأة)، بينهم أفراد من قوات الأمن، ومسؤولون من الولايات، وقادة مجتمعيون وزعماء قبائل، ومنظمات نسائية وشبابية، وأشخاص آخرون من ممثلي المجتمع المدني. وشمل ذلك تنظيم حلقة عمل للتحقق من صحة التقرير الوطني المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، إضافة إلى مواصلة توفير الدعم للجان حقوق الإنسان على نطاق البلد والولايات. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حوارا تفاعليا للنظر في التقرير الأولي التعاهدي لجنوب السودان، الذي أعد بدعم تقني من البعثة، ما مثل أول مشاركة من نوعها للبلاد مع هيئة دولية من هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

71 - وأجرت البعثة 17 تقييما لمخاطر سياسة بذل العناية الواجبة ذات الصلة بحقوق الإنسان قبل أن تقدم المساعدة في مجال السفر والمساعدة المادية إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة دعما لتنفيذ عملية السلام.

الأطفال والنزاع المسلح

72 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من وقوع 481 انتهاكا خطيرا ضد 70 ولداً و 10 بنات. وتم تجنيد ما مجموعه 54 ولداً وبنين واستخدمهم من قبل القوات الموالية للجنرال جيمس نانديو (18 ولداً، بنتان)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (10 أولاد). ونُسب قتل خمسة أولاد وتشويه ولدين وبنين إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (1) أو ظل دون نسبة إلى جهة معينة لأنها نجمت عن تبادل لإطلاق النار بين القوات الموالية للجنرال جيمس نانديو وجناة مجهولي الهوية (1)، وبين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وشباب مسلح (1) أو إلى القذائف المتفجرة من بقايا الحرب (6). وكانت هناك بنتان ناجيتان من الاغتصاب المنسوب إلى قوات الدفاع الشعبي (1) وجبهة الخلاص الوطني (1). واحتفظت بنتان من جانب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبنيت واحدة من جانب جبهة الخلاص الوطني.

73 - وتم التحقق من الانتهاكات في ولاية غرب الاستوائية (20 ولداً، و 4 بنات)، وولاية البحيرات (18 ولداً)، وولاية النيل الأعلى (16 ولداً)، وولاية غرب بحر الغزال (10 أولاد)، وولاية وسط الاستوائية (3 أولاد واحد، و 4 بنات)، وولاية جونقلي (4 أولاد و 2 من البنات). وتم التحقق من وقوع هجوم واحد على مستشفى شنته جبهة الخلاص الوطني في ولاية وسط الاستوائية.

74 - ودعمًا لتنفيذ خطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، قدمت بعثة الأمم المتحدة 11 دورة تدريبية لبناء القدرات على حماية الطفل لما عدده 573 مشاركاً (من بينهم 102 امرأة)، بمن في ذلك 60 من قادة الفرق (من بينهم 4 نساء). ودعمت البعثة أيضاً تشكيل اللجنة التقنية للولاية في إدارية البيبور الكبرى بشأن خطة العمل الشاملة في 13 و 14 أيلول/سبتمبر.

75 - ونظمت بعثة الأمم المتحدة 47 جلسة للتوعية بحماية الطفل لفائدة 2 373 مشاركاً (من بينهم 1 055 امرأة) بمن في ذلك 601 فرد من قوات الأمن الحكومية (من بينهم 221 امرأة)، و 664 من أفراد المجتمع المحلي (من بينهم 793 امرأة)، و 108 موظفين حكوميين (من بينهم 41 امرأة). وبالإضافة إلى ذلك، عُقد 55 اجتماعاً لأغراض الدعوة مع القوات المسلحة والمسؤولين الحكوميين بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل. وفي ولاية البحيرات، أسفرت الجهود عن تحديد هوية 18 ولداً مرتبطين بقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في تكتات باندا.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

76 - ما زالت بعثة الأمم المتحدة تلاحظ مستويات مقلقة من أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها أطراف النزاع والمليشيات الأهلية وغيرها من العناصر المسلحة الضالعة في أعمال العنف على الصعيد المحلي. وتحققت البعثة من 15 من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، انطوت على 15 ناجياً، من بينهم 5 بنات وولد واحد. وتعرض الضحايا الذين تراوحت أعمارهم بين 7 و 47 عاماً، للاغتصاب (9)، والاغتصاب الجماعي (3)، ومحاولة الاغتصاب (1)، والتهديد بالاغتصاب (1) والتعري القسري (1). ونُسبت سبعة حوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، واثنان إلى جهاز الأمن الوطني، واثنان إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وواحد إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وواحد إلى جماعات مسلحة أخرى. وظل هناك حادثان لم تحدد بعد الجهة المسؤولة عنهما.

77 - وبالإضافة إلى ذلك، وثقت البعثة وتحققت من 21 من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي وقعت قبل الفترة المشمولة بالتحقيق، انطوت على 63 ناجيا، من بينهم 5 بنات و 7 رجال. ونُسبت تسعة من هذه الحوادث إلى الميليشيات الأهلية، وخمسة إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وثلاثة إلى جهاز الأمن الوطني. وظل هناك ثلاثة حوادث لم تحدد بعد الجهة المسؤولة عنها.

78 - وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت الحكومة رسميا، بدعم تقني من بعثة الأمم المتحدة لجنبة التنفيذ المشتركة لخدمة عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي تتألف من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان.

واو - المرأة والسلام والأمن

79 - عقب إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، دعمت بعثة الأمم المتحدة مشاركة المرأة في العملية التشريعية وعملية صياغة الدستور. ففي 1 و 2 أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة حلقة عمل توجيهية في جوبا مع شبكة تمكين المرأة في جنوب السودان لتعريف نحو 20 شابة من أعضاء البرلمان بالإجراءات التشريعية والممارسات التي يطبقها المجلس. وفي 7 و 8 و 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر، يسرت البعثة عقد حلقتي عمل لنحو 120 امرأة من أعضاء البرلمان بالتنسيق مع فريق رصد ومناصرة المرأة والسلام والأمن في جنوب السودان بشأن الحوكمة والقيادة المرعيتين للمنظور الجنساني. وفي 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر، دعمت البعثة الفريق في الجمع بين 40 امرأة من أعضاء البرلمان و 30 من قادة المجتمع المدني لتعزيز مشاركتهن في عملية صياغة الدستور وإدماج المنظورات الجنسانية في جدول الأعمال التشريعي.

80 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة دعم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجنسانية من الاتفاق المنشط. ففي 27 و 28 أيلول/سبتمبر، يسرت البعثة عقد حلقة عمل استشارية في غرب بحر الغزال لتعزيز مهارات الدعوة لدى القيادات النسائية والمدافعين عن الجنسين فيما يتصل بأهداف الإجراء الإيجابي. وفي الفترة من 28 إلى 30 أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة حلقة عمل لفائدة 54 من كبار ضباط جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (بمن فيهم 20 امرأة) من مقر جوبا وخمس ولايات بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين والاستجابة بفعالية للعنف الجنسي والجنساني.

81 - ودعمت بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر، تنفيذ مشروع بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن من خلال توفير الخبرة التقنية للتدريب على مراعاة المنظور الجنساني للقوات النظامية لجنوب السودان في رومبيك وكواجوك وبانتيو. وفي 14 و 15 أيلول/سبتمبر، يسرت البعثة مبادرة لبناء القدرات مع أكثر من 50 صحفيا ومدافعا عن حقوق الإنسان ومحاميا (35 امرأة و 15 رجلا)، حددوا استراتيجيات لتعزيز المشاركة السياسية المجدية للمرأة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

82 - في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد الموظفين المدنيين في البعثة 2 644 موظفا، منهم 852 موظفا دوليا من بينهم 239 امرأة (28 في المائة)، و 362 1 موظفا وطنيا من بينهم 207 نساء (15 في المائة)، و 396 فرداً من متطوعي الأمم المتحدة من بينهم 164 امرأة (41 في المائة).

83 - وبلغ قوام الشرطة 1 440 فردا (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ 2 101 فرد)، منهم 544 فردا من أفراد الشرطة من بينهم 213 امرأة (39 في المائة)، و 865 فردا من وحدات الشرطة المشكلة من بينهم 212 امرأة (24 في المائة)، و 31 موظفا من موظفي شؤون السجون من بينهم 16 امرأة (52 في المائة).

84 - ومن أصل قوام القوات المأذون به البالغ 17 000 فرد، بلغ قوام قوات بعثة الأمم المتحدة 13 902 من الأفراد العسكريين، منهم 222 من ضباط الاتصال العسكري من بينهم 50 امرأة (23 في المائة)، و 425 من ضباط الأركان العسكريين من بينهم 76 امرأة (19 في المائة)، و 13 255 من أفراد الوحدات العسكرية من بينهم 721 امرأة (5 في المائة).

85 - وتمشيا مع الصيغة المعززة من خطة العمل من أجل حفظ السلام، واصلت بعثة الأمم المتحدة تعزيز مساهلة حفظة السلام من خلال تحديث سجلاتها للمخاطر المرتبطة بسوء السلوك وخطط عملها من خلال زيارات ميدانية إلى واو وكواجوك وملكال. وكثفت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز آليات الشكاوى المجتمعية، بسبل منها التعريف بها أكثر وزيادة إبراز الدعم المقدم من الشركاء الداخليين والخارجيين في الاضطلاع بأنشطة التوعية، من خلال إنشاء منبر لوسائل التواصل الاجتماعي لتبادل المعلومات المتعلقة بالسلوك والانضباط (لا سيما بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين) فيما بين الأعضاء في تلك الآليات.

86 - ووفقا للسياسة المتبعة، جُهزت في الوقت المناسب المعلومات المتصلة باحتمالات السلوك غير المرضي و/أو سوء السلوك. وفي الفترة بين 1 أيلول/سبتمبر و 30 تشرين الثاني/نوفمبر، سُجل 34 ادعاء في نظام تتبع إدارة القضايا دون أي ادعاءات بالاستغلال الجنسي. وظل جميع الضحايا ممن تعرضوا لما سبق الإبلاغ عنه من الحوادث المدعاة للاستغلال أو الانتهاك الجنسيين يتلقون الدعم من كبيرة الموظفين المعنية بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

87 - واصلت بعثة الأمم المتحدة والحكومة إحراز تقدم كبير في تحسين الاتصال والتنسيق عموما تيسيراً لعمليات البعثة، ولا سيما حرية تنقل دوريات البعثة. وفي هذا الصدد، عُقد الاجتماع التنسيقي الرفيع المستوى الثالث في 21 تشرين الأول/أكتوبر لتقييم التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بحرية البعثة في التنقل. وأدت هذه المبادرات إلى انخفاض عدد حالات منع الوصول التي تؤثر على دوريات البعثة.

88 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت البعثة 27 حادث انتهاك لاتفاق مركز القوات، وهو ما يمثل انخفاضاً بالمقارنة مع العدد المسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق البالغ 62 انتهاكا. ومن بين مجموع عدد الانتهاكات، شملت ثمانية انتهاكات قيودا على التنقل فرضتها قوات الأمن الحكومية بين

أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ومن بين ذلك العدد، وقعت خمسة حوادث في أيلول/سبتمبر بسبب تأخر الآلية المشتركة للتحقق والرصد في نقل تحركات البعثة إلى قوات الأمن الحكومية الموجودة في نقاط التفتيش. وكان أحد القيود في تشرين الأول/أكتوبر يتعلق برفض توفير ضمانات سلامة الطيران لرحلة جوية لإجلاء المصابين تابعة للبعثة في توريث بولاية شرق الاستوائية.

89 - وبعد التأخير، سُمح لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بنشر أفرقة على طول الطرق في ولاية وسط الاستوائية، إذ رُفعت آخر القيود على طول الطريق المؤدي من جوبا إلى يي ونيمولي في 19 تشرين الثاني/نوفمبر.

90 - وسجلت البعثة ثلاث حالات مَنع فيها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وعناصر من الميليشيات المسلحة البعثة من الوصول إلى مناطق يسيطر عليها الجناح المعارض، ما أعاق قدرة البعثة على رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها في تلك المناطق.

91 - ولا يزال مكان وجود اثنين من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين كان قد أُلقي القبض عليهما في عام 2014 مجهولاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقل عناصر من قوات الأمن الحكومية 12 من الموظفين الوطنيين التابعين للبعثة دون إبلاغ البعثة ودون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات المتعلقة باعتقال الموظفين أو احتجازهم. وقد أُفرج بكفالة عن أحد عشر من الموظفين الموقوفين في غضون سبعة أيام من اعتقالهم، لكن لا يزال هناك موظف وطني رهن الاحتجاز كان قد اعتقل في 18 آب/أغسطس. وإن اعتقال واحتجاز أفراد البعثة دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات يؤثر في قدرة البعثة على تحديد أماكن وجود موظفيها ويقوض التزام الحكومة بكفالة بيئة مواتية لموظفي البعثة للعمل دون عوائق دعماً لجنوب السودان حكومة وشعباً.

92 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال المذكرات الشفوية والاتصالات المنتظمة. وتم أيضاً إطلاع الحكومة على مصفوفات شهرية للحوادث يتم إعدادها لتُقدّم إلى مجلس الأمن.

ثامنا - أداء وسلامة العناصر النظامية وأمنها

93 - تم تقييم سبع وحدات تمكينية تابعة لقوة البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (اثنتان من الوحدات الطبية من المستوى الثاني، وفصيلة للوقود، ووحدة هندسة التابعة للقوة). وقد استُكملت التقارير باستخدام أدوات على الإنترنت، ويجري حالياً إعداد تقرير واحد. وغطت التقييمات مجالات من قبيل فهم الولاية وتقديم الدعم لها، والقيادة والتحكم، والتدريب والانضباط، والإمداد بمقومات البقاء والصحة. ومُنحت ثلاث وحدات درجة أعلى من المتوسط لدى تقييمها، كما منحت خمس وحدات أخرى درجة ممتاز.

94 - وفي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تم تقييم أربع وحدات شرطة مشكلة مكونة من 848 فرداً (من بينهم 212 امرأة). وكان تقييم أداء الوحدات مُرضياً. وتناول التقييم مدى القدرة التشغيلية واللوجستية على أداء المهام المأدون بها ومستويات الأداء المرتبطة بها. ووجد أن هناك بعض أوجه القصور في أداء المعدات المملوكة للوحدات، غير أن ذلك لا يعرض أداءها العام للخطر.

95 - وتؤثر مضايقة موظفي الأمم المتحدة والإجرام العام على حفظة السلام في مجال السلامة والأمن، وهو ما تواصل البعثة التصدي له بنشاط من خلال التفاعلات مع أجهزة الأمن الحكومية، وتعزيز تدابير الأمن المادي، والترتيب الأمني. وإجمالاً، سُجّلت خلال الفترة المشمولة بالقرير 52 حادثة من هذا القبيل (10 منها موجهة إلى أفراد نظاميين).

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

96 - في الذكرى السنوية الثالثة للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، أدعو الأطراف إلى إظهار التزامها المستمر بالاتفاق الذي يظل خريطة الطريق الوحيدة القابلة للتطبيق من أجل توطيد السلام. وفي حين أشعر بالتفاؤل إزاء التقدم المحرز حتى الآن، فإنني أشعر بالقلق إزاء عدم الوفاء بمواعيد مرجعية وبقاء مهام حاسمة دون تنفيذ، ولا سيما ما يتعلق منها بالإصلاح الدستوري والترتيبات الأمنية الانتقالية. وجنوب السودان على استعداد لإحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق إذا ما تناول البرنامج التشريعي المنصوص عليه في الاتفاق، ويتخذ أيضاً خطوات كررت الحكومة التأكيد بأنها ستتخذها لتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. وبالتالي، أحث الرئاسة على التعجيل بتوحيد قيادة القوات فوراً وتخريج القوات الموحدة اللازمة.

97 - وتواصل بعثة الأمم المتحدة تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لمجلس الأمن التي تمتد على ثلاث سنوات بغية تحقيق أولويات ولايته الرئيسية، بما في ذلك دعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وسلمية في نهاية الفترة الانتقالية. وفي هذا الصدد، وتمشياً مع نتائج تقييم الاحتياجات الانتخابية (انظر S/2021/661)، وبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2021/20)، سيقوم ممثلي الخاص بإنشاء فريق متكامل للمساعدة الانتخابية، ليقدم دعماً تقنياً مبكراً للحكومة في إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع وذات مشروعية.

98 - وإنني أقر بجهود مجلس الوزراء لاستعراض واعتماد مشروع قانون عملية صياغة الدستور للفترة 2021/2020. وسيعمل مشروع القانون هذا، بعد أن يقره المجلس التشريعي الانتقالي، على استهلال وتوجيه عملية صياغة دستور دائم، وهذا ما يمثل شرطاً أساسياً لإجراء الانتخابات. ولذلك، أدعو الأطراف إلى تفعيل المجلس حتى يتسنى له النظر في التشريعات الرئيسية، بما في ذلك إنشاء الإطار القانوني للدفع بالعملية التحضيرية للانتخابات. وأحث الأطراف أيضاً على إنشاء مجالس تشريعية للولايات ومؤسسات أخرى للحكومة، وأطلب إليها مواصلة جهودها الرامية إلى الوصول بحصة المرأة إلى نسبة 35 في المائة حسبما ينص عليه الاتفاق المنشط.

99 - ورغم شعوري بالتفاؤل إزاء صمود وقف إطلاق النار الدائم على نطاق واسع، إلا أن الصدمات في الولايات الاستوائية والعنف الطائفي في أماكن أخرى، فضلاً عن المناوشات المعزولة فيما بين فصائل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان يمكن أن تعرقل تنفيذ الاتفاق المنشط. وأدعو فصائل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى تسوية خلافاتها من خلال الحوار. وأرحب بجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في هذا الصدد وأترقب أن تواصل ما تقدمه من دعم.

100 - وأدرك أن التطورات الإقليمية قد تحول الانتباه عن الحالة في جنوب السودان، التي تتطلب مشاركة دولية مستدامة. ويساورني بالغ القلق إزاء الأزمات السياسية الآخذة في الكشف في السودان وإثيوبيا والأثر المحتمل لمزيد من التقلبات السكانية عبر حدود جنوب السودان، حيث توسع بالفعل نطاق الجهود الإنسانية من أجل تلبية احتياجات 326 000 لاجئ وطالب لجوء، و 1,7 مليون من المشردين داخليا. وتؤثر هذه الأزمات بشدة أيضا على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي لا تزال في صدارة العملية السياسية في جنوب السودان.

101 - ويتعرض جنوب السودان للفيضانات النهرية والفيضانات المفاجئة، التي كانت من الغزارة والشدة للسنة الثالثة على التوالي بحيث أن المجتمعات المتضررة منها فقدت بشكل كبير من فرص الانتعاش قبل أن تدهمها الظواهر المناخية التالية. وقد أثرت حالة الطوارئ الناجمة عن الفيضانات هذا العام على 846 000 شخص، ما أدى إلى تشرد جماعي جديد وساهم في زيادة انعدام الأمن الغذائي والأمراض المنقولة بالماء وتفاقم سوء التغذية. وتُظهر موجات الجفاف والفيضانات التي ازداد تواترها في السنوات الأخيرة شدة ضعف جنوب السودان في مواجهة تغير المناخ، مع ما يترتب على ذلك من آثار على السلام والأمن التي يزيد من حدتها التنافس على الموارد الآخذة في النفاذ. وأتت على الجهود التي يبذلها مهندسو بعثة الأمم المتحدة دونما كلل في ولاية الوحدة، والذين لم يألوا جهدا لحماية بلدة بانتيو من الفيضانات. وأوجه الشكر أيضا للجهات المانحة على ما تقدمه من دعم لتلبية متطلبات الإغاثة الفورية وأنوّه بتخصيص حكومة جنوب السودان مبلغ 10 ملايين دولار للإغاثة من الفيضانات. وأنوّه كذلك بوحدة الهدف التي تجلّت بين الحكومة والأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتعزيز التعاون الإنساني والإنمائي والسلمي بغية التخفيف من آثار المناخ والاستجابة الجماعية لتفاقم انعدام الأمن والنزاع داخل القبائل وفيما بينها.

102 - ولا يزال الاتجاه المتزايد للتهديدات والهجمات التي تشنها جماعات الشباب على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وتعطيل برامج المعونة يثير القلق، ولا سيما عندما يؤجج هذا العداء النزاع العرقي والطائفي. ويجب أن تكون لدى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ضمانات أمنية وطيدة بأنها في مأمن من الأذى. وفي الوقت نفسه، تؤكد هذه التطورات الحاجة إلى إتاحة فرص مجدية في التعليم وسبل العيش المنتجة للشباب الذين يواجهون مصاعب اقتصادية مستمرة وحوافز محدودة وينبغي أن يمتنعوا عن تسوية مطالبهم باستخدام العنف.

103 - وما يشجيني هو أن بعثة الأمم المتحدة والحكومة وصلتا إحرار تقدم كبير في تحسين الاتصالات والتنسيق عموما تيسيرا لعمليات البعثة، ولا سيما حرية تنقل دوريات البعثة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في عدد حالات منع الوصول. غير أن القلق يساورني بشأن التهديدات الأمنية التي يتعرض لها الشركاء في المجال الإنساني، والتي تؤثر على قدرتهم على إيصال المساعدات إلى المحتاجين. وإنني أدين الهجمات على القوافل الإنسانية ونهب وتدمير الأصول والإمدادات الإنسانية. وأدعو الحكومة إلى محاسبة الجناة وتوفير الحماية اللازمة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية تجنبًا لحدوث توقف في إيصال المعونة المنقذة للحياة.

104 - ويساورني القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حالات عنف جنسي متصل بالنزاع وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء المبلغ عنها في ولاية البحيرات وولاية واراب. وأحث الحكومة وحكومات الولايات على التمسك بسيادة القانون والمعايير والقواعد المتفق عليها دوليا والواردة في الاتفاقات الدولية التي وقع عليها جنوب السودان. وفي حين يشرع جنوب السودان في التحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، من الضروري أن تعترف السلطات وتحترم الحاجة إلى حرية التعبير والحيز السياسي لإجراء حوار وطني مفتوح بشأن مستقبل البلاد.

105 - وأخيرا، أعرب عن تقديري العميق للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، وأشيد بالجهود التي يبذلها رؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. وأوجه شكري لممثلي الخاص، نيكولاس هايسم، ولأفراد النظاميين والمدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة، ولفريق الأمم المتحدة القطري، الذين واصلوا العمل على تحقيق السلام وتحسين ظروف الحياة في جنوب السودان.

